

«الصدوق القومي اليهودي» والاستيطان في القدس العربية!



سلوان.. في ضلب الاستهداف الاستيطاني.

كتب سليم سلامة:

كشفت وثائق وزع النقب عنها مؤخرا عن تعاون وتنسيق وثيقين جداً بين «الصدوق القومي اليهودي» (كيرن كييمت ليسرائيل)، بكونه ذراعاً سلطوية رسمية، وبين منظمة «العاد» (اسمها الرسمي «جمعية إلى مدينة داود») التي تتولى المسؤولية المباشرة عن الاستيلاء على البيوت والعقارات الفلسطينية في أحياء القدس الشرقية المختلفة، وخاصة وادي حلوة وسلوان، وتوطين اليهود فيها في إطار ما يسمى مشروع «مدينة داود» في قلب القدس العربية. وقد كان من نتائج هذا التعاون والتنسيق، بما ينطويان عليه من دعم متعدد الأوجه يقدمه «الصدوق القومي» لمنظمة «العاد»، إخلاء عدد كبير من العائلات الفلسطينية من بيوتها في أحياء القدس العربية وتوطين مستوطنين يهود مكانها.

مشروع «مدينة داود» هذا هو جزء لا يتجزأ من مشروع إسرائيلي أكبر وأوسع انطلق بمساع إسرائيلية متواصلة ومتشعبة للاستيلاء على أكثر ما يمكن من المنازل والعقارات العربية في القدس الشرقية. وهي محاولات بدأت فور الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية سنة ١٩٦٧، تابعة ليهود ومنظمات يهودية قبل العام ١٩٤٨، وهو ما عززته السلطات الإسرائيلية لاحقاً بتطبيق «قانون أملاك الغائبين» الذي سنه الكنيست الإسرائيلي سنة ١٩٥٠، بغية الاستيلاء على أراضي ومنازل الفلسطينيين الذين أصبحوا «غائبين» في إثر النكبة والتهجير والتشريد. وقد جرى تطبيق هذا القانون الاستعماري على أملاك فلسطينيين في مدينة القدس بعد أن اعتبرتهم السلطات الإسرائيلية «غائبين» لمجرد أنهم لم يكونوا حاضرين في مدينة القدس لحظة احتلالها تحديداً.

كان «الصدوق القومي اليهودي» (كيرن كييمت)، بطبيعة الحال، شريكاً أساسياً في تنفيذ هذه السياسات والمحاولات المنيطة عنها، بل إحدى الأدوات الرئيسية للتنفيذ، بالنظر إلى ماهية هذا الصدوق وأهدافه، علماً بأنه يتبع مباشرة إلى المؤتمر الصهيوني العالمي، ويشكل إحدى مؤسساته المركزية وأذرع الأساسية. فقد تأسس «كيرن كييمت» في العام ١٩٠١ بفرض تركيز تنفيذ عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية (وشراء وتطوير الأراضي)، كما يرد في تعريف الصدوق وتاريخه)، تأهيلها وتطويرها للاستيطان اليهودي «في أرض إسرائيل»، تحت الحكم العثماني بداية ثم تحت الانتداب البريطاني لاحقاً، ثم في إطار «دولة إسرائيل» بعد تأسيسها في العام ١٩٤٨.

يُرد في «بطاقة تعريف» هذا الصدوق، على موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت، أنه «منذ شراء مساحات الأراضي الأولى في مطلع القرن الـ ٢٠ وحتى اليوم، يعمل الصدوق القومي اليهودي باسم الشعب اليهودي، نيابة عنه ومن أجله، ككؤمّن من جانب الشعب اليهودي على أراضيه في أرض إسرائيل. وإن ما قام به الصدوق خلال عشرات السنوات الأولى منذ تأسيسه هو الذي رسم وحدد حدود دولة إسرائيل»!

ويوضح الصدوق، في «بطاقة هويته»، أن «بصمة الصدوق بادية بوضوح في ما يزيد عن ألف بلدة ومستوطنة في مختلف أنحاء دولة إسرائيل، سواء من خلال شراء الأراضي أو عبر تطويرها وتأهيلها. فقد اشترى الصدوق ما يزيد عن ٢,٦ مليون دونم لأغراض الاستيطان وحجز الأراضي لبناء نحو ١٠٠٠ بلدة ومستوطنة في مختلف أنحاء البلاد. أما منظمة «العاد» فقد أقيمت في العام ١٩٨٦ كـ «جمعية ليست لأغراض الربح»، بمبادرة من ضابط سابق في إحدى وحدات النخبة العسكرية في الجيش الإسرائيلي يدعى دافيد بيئري، بهدف تكثيف وتعزيز الوجود اليهودي في القدس العتيقة وتطوير مواقع ومنشآت سياحية يهودية كبيرة في القدس الشرقية، بما في ذلك في مدينة داود، وعملت هذه المنظمة على توطين مئات العائلات اليهودية في الأحياء الفلسطينية في قلب القدس العربية، وخاصة في منطقتي وادي حلوة وسلوان كما ذكرنا، واللتين بلغ عدد المستوطنين فيها حتى الآن بضع مئات.

شركة فرعية وأموال طائلة

كان الصدوق القومي اليهودي - ولا يزال - شريكاً أساسياً في تملك البيوت في أحياء القدس العربية وإخلاء أصحابها منها، الاستيلاء عليها وتوطين مستوطنين يهود بدلا منهم، وذلك من خلال شركة فرعية تابعة له تسمى «هيمونتا»، تأسست في العام ١٩٣٨ لتكون الذراع القضائية لشراء وإدارة الأراضي التي كانت تحت سيطرة الصدوق القومي وإدارته، في أحياء القدس العربية، وضع الصدوق القومي «في عهده»، شركة هيمونتا عدداً من الأملاك والعقارات التي استولى عليها الصدوق لصالح منظمة «العاد»، أو الأملاك التي اشتراها الصدوق القومي من «سلطة التطوير»، التي نقل إليها الوصي العام على

أملاك الغائبين الأملاك التي استولى عليها وأصبحت تحت وصايتها.

في إطار هذه الأنشطة، بدأت شركة «هيمونتا» العمل في إخلاء العشرات من العائلات الفلسطينية من منازلها في أحياء القدس العربية، تمهيداً لوضعها تحت تصرف المستوطنين وتوطينهم فيها. ولهذا الغرض، كان التنسيق على أشده وبأقصى الدرجات بين «الصدوق القومي» و«هيمونتا» من جهة، وبين منظمة «العاد» من الجهة الأخرى. في السادس عشر من آب ١٩٩٨، حصل يحيئيل ليكت، الرئيس المشارك للصدوق القومي اليهودي آنذاك، على وثيقة من ١٢ صفحة مرفقة بعدد من الملاحق عنوانها «عرض لمدينة داود (سلوان) في القدس». كانت تلك الوثيقة عبارة عن «تقرير داخلي» خاص بالصدوق القومي، من إعداد مدير دائرة الأراضي في الصدوق سابقاً، أبراهام هليلي.

هذه الوثيقة، التي يعود تاريخها إلى العام ١٩٩٨، كشفت النقب عنها الآن تحقيق صحافي خاص أعده الصحافي الإسرائيلي أوري بلاو، المختص بالتحقيقات الاستقصائية والمقيم في الولايات المتحدة حالياً (عمل في صحيفة «هارتس» سابقاً)، ونشر عنه في موقعي «٢٠١٢» بالإنكليزية وسبحاه ميكوميت (محادثة محلية) بالعبرية مؤخرًا، معززةً بوثائق أرشيفية ومقابلات أجريت خلال الأسابيع الأخيرة تفصح، جميعها، مدى وعمق التعاون والتنسيق، الموجهين، الوثيقين والمثمّرين اللذين سادا بين «الصدوق القومي اليهودي» ومنظمة «العاد» منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، وهي وثائق تثبت، بالدليل القاطع، أن الصدوق القومي اليهودي قد خذل منظمة «العاد» الاستيطانية في قلب القدس العربية حق وصلاحيه خوض معارك قضائية في المحاكم الإسرائيلية، باسم الصدوق ونيابة عنه، أسفرت حتى الآن عن استيلاء هذه المنظمة الاستيطانية على أملاك وعقارات عديدة في سلوان.

يشار إلى أن هليلي، معد الوثيقة المذكورة، استقال من الصدوق القومي وفي الأثناء يعمل محامياً مستقلاً وقد أبلغ الصحافي بلاو بأن «الصدوق القومي اليهودي لا يزال يستفيد من خدماتي ويستشريني بصورة دائمة»، كما يشار إلى أن منظمة «العاد» تقوم بنشاطاتها الاستيطانية الواسعة والمكثفة هذه في أحياء القدس العربية معتمدة على ميزانية كبيرة جداً، إذ أفادت تقاريرها المالية الرسمية بأنها قد تلقت بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٨ تبرعات مالية هائلة بلغت أكثر من ٧٠٠ مليون شيكل، وكان تحقيق صحافي بثته قناة «بي بي سي عربي» الشهر الفائت قد كشف عن حقيقة أن نحو نصف المبلغ المذكور (أي نحو ٣٥٠ مليون شيكل) كان تبرعات من أربع شركات فاعلة في جزر العذراء في البحر الكاريبي، جميعها بملكية أحد أكبر الأثرياء في إسرائيل، الروسي الأصل رومان أبراموفيتش، مالك نادي تشيلسي الإنكليزي لكرة القدم. وتلقت منظمة «العاد» مبلغاً إضافياً، نحو ٣٢٠ مليون شيكل، من منظمة «أصدقاء مدينة داود» التي تنشط في نيويورك.

«كان واضحا للجميع، منذ البداية!»

يعرض تقرير هليلي من العام ١٩٩٨، بصورة تفصيلية، شبكة العلاقات الوثيقة جداً ما بين الصدوق القومي اليهودي (كيرن كييمت) ومنظمة «العاد»، ابتداء من أواسط الثمانينيات، «كان واضحا للجميع المعنيين، منذ البداية، أن هذه الجمعية (العاد) سوف تطلب في نهاية المطاف الاستيطان في قلب هذا الحي (سلوان) في المباني التابعة للصدوق القومي اليهودي، كسكاكين محميين»، يكتب هليلي، ويقول هليلي الآن للصحافي بلاو: «ثمة ملف منظم لهذا الأمر في دائرة الأراضي، كل شيء منظم، جميع الأعمال التي تمت، جرت بصورة منظمة ووفقاً للقرارات، لم يجر أي شيء بالخفاء أو بصورة عشوائية».

أما حचित عوفران، المسؤولة عن متابعة ورصد الحركة الاستيطانية في منظمة «السلام الآن» على مدى سنوات عديدة، فقالت في حديثها لبلاو إن «التعاون بين الصدوق القومي اليهودي والعاد أتاح لهذه الأخيرة إمكانية توطين اليهود في ١٠ عقارات على الأقل في حي سلوان، إضافة إلى عقارات أخرى في حي أبو ظور». وتضيف عوفران أن جزءاً من الأملاك التي استولت عليها منظمة «العاد» في أحياء القدس العربية يُستخدم لأغراض سياحية (تنظم إليها زيارات ورحلات من يهود من خارج البلاد يُطلب منهم، بعد ذلك، تقديم تبرعات مالية سخية لمواصلة الاستيلاء على المزيد من البيوت والمباني الفلسطينية في أحياء القدس العربية).

أحد الملاحق المرفقة بالتقرير هو عبارة عن رسالة من العام ١٩٨٥ بخط يد بيئري، مؤسس «العاد»، الذي وجهها إلى هليلي، قبل تأسيس «العاد» رسمياً بسنة واحدة، يكتب فيها: «علماً بأمر الملكية اليهودية، من خلال الصدوق القومي اليهودي، على عدد من قسائم الأرض في سلوان، بعضها تم الاستيلاء عليه من قبل العرب»، وأضاف: «من وجهة نظر صهيونية، قيمة ودينية، نحن نعتبر الملكية اليهودية في هذا المكان بالتحديد ذات قيمة وأهمية كبرى»، ثم «يقترح»، التطوع للمساعدة في الاستيلاء على هذه الأملاك».

بعد ذلك بسنة واحدة، في العام ١٩٨٦، وجّه بيئري رسالة أخرى إلى مدير عام الصدوق القومي اليهودي، شمعون بن شيمش، أكد فيها «التزامه بالمساعدة في البحث عن الأملاك المرشحة للاستيلاء عليها في سلوان»، ويضيف: «يبدو لي أن الوقت مناسب جداً الآن للعمل بأقصى السرعة وبإجراءات قضائية من شأنها أن تضمن نقل الملكية إلى الأوصاب الحقيقيين (أي: الصدوق القومي اليهودي). نحن مستعدون لتحمل تكلفة الإجراءات القضائية اللازمة».

يتوقف تقرير هليلي عند لحظة التعاون الأولى ما بين الصدوق القومي اليهودي ومنظمة «العاد» في العام ١٩٨٦ وتمثلت في الطلب الذي تقدمت به شركة «هيمونتا» (التابعة للصدوق) إلى المحكمة المركزية في القدس لإصدار أمر بإخلاء عائلة فلسطينية من منزلها، بالتنسيق

مع محامي منظمة «العاد»، ويشير التقرير إلى أن الساكن الرئيس في البناية «وافق على الإخلاء بمحض اختياره»، لكن الدعوى القضائية قدمت إلى المحكمة، رغم ذلك، للتغطية عليه أمام أبنائه قريته وكوي يبدو وكأنه أخلى العقار بصورة إجبارية اضطرارية! ثم ينوه هليلي إلى أن محامي منظمة «العاد» قدم خدمات قضائية للصدوق القومي اليهودي مرات عديدة، دون أي مقابل.

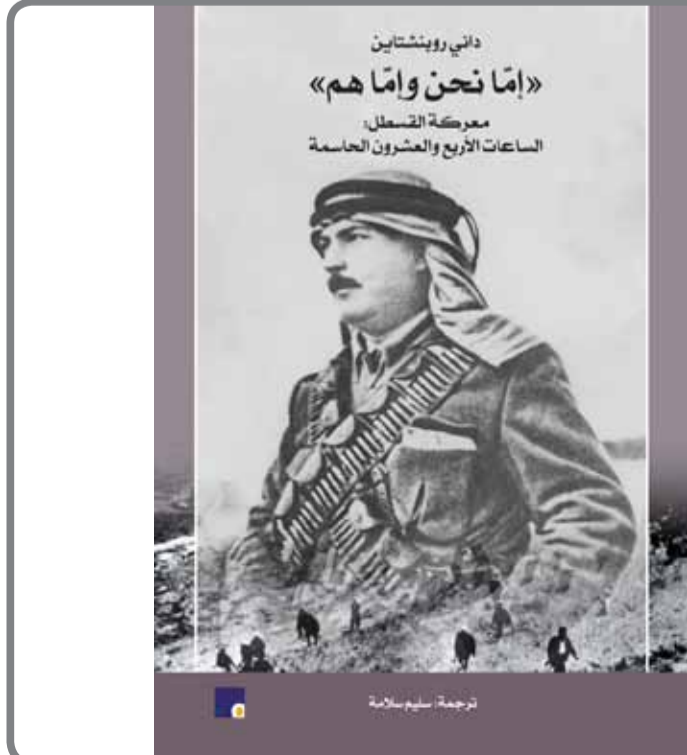
يتطرق التقرير أيضاً إلى مذكرة تفاهم وقعتها المنظمات (الصدوق القومي والعاد) قبل تقديم الدعوى القضائية المذكورة، توافق شركة «هيمونتا» بموجبها على «تأجير» بعض الأملاك لمنظمة «العاد» بعد أن يقوم سكانها الفلسطينيون بإخلائها. «من الواضح أنه لم يكن هنالك تعارض مصالح بين الجسمين»، يؤكد هليلي ويضيف أنه كان مدركاً لحقيقة انقسام الآراء بشأن نشاط الصدوق القومي اليهودي في منطقة القدس الشرقية وأحيائها، فالموثيدين المتحمسون كانوا يعتقدون بأن «الصدوق القومي لا يفعل ما فيه الكفاية»، بينما كان المعارضون يصورون الصدوق القومي بأنه «جسم ينهب الجمهور العربي ويسلبه أملاكه»، ويجعل هليلي فيقول: «الصدوق القومي يتصرف كجسم قومي يهودي صهيوني كل همه وغايته هو ضمان الأرض لشعب إسرائيل، على تعاقب أجياله».

حالة عينية. عنوان ورمز

تشكل حالة عائلة سمرين في سلوان عنواناً ورمزاً لهذه الحرب الاستعمارية التصفوية التي تخوضها ماكينة الاستيطان الإسرائيلية، سواء من خلال منظمات «غير حكومية» تحصل على تبرعات مالية طائلة من يهود العالم لغرض مواصلة الاستيطان وتكثيفه في أحياء القدس العربية المختلفة، أو من خلال مؤسسات وأجسام رسمية تعمل بقوة القوانين الإسرائيلية، بتحويل منها وبموجبها.

فقد أعلن منزل عائلة سمرين في سلوان «أملاك غائبين» في العام ١٩٨٧، ثم جرى بيعه - من الوصي على أملاك الغائبين - لشركة «هيمونتا» في العام ١٩٩١. في وقت لاحق، قدمت «هيمونتا» دعوى قضائية ضد عائلة سمرين التي لا تزال تكافح، بدورها، منذ ٣٠ عاماً، من أجل البقاء في منزلها. في نهاية حزيران الأخير، أصدرت المحكمة المركزية في القدس حكمها القضائي الذي ادعت فيه بأن «عائلة سمرين لم تفلح في إثبات حقوقها في العقار ولذا، ينبغي عليها إخلاء المنزل حتى منتصف آب». لكن العائلة قدمت استئنافاً على قرار الحكم هذا إلى المحكمة العليا التي من المقرر أن تنظر في الاستئناف في شهر نيسان المقبل.

في الأثناء، أثار قرار المحكمة المركزية في القدس موجة واسعة من الاحتجاج الشعبي تخللتها ضغوطات مارستها، ولا تزال، جهات يهودية ليبرالية عالمية داعمة للصدوق القومي اليهودي (كيرن كييمت)، معنوياً ومادياً، طالب بإلغاء قرار الإخلاء؛ مما خلق حالة من الحرج في داخل هذا الصدوق أيضاً. ففي منتصف آب الماضي، وفي إطار



داني رونيتشتاين
«إمّا نحن وإمّا هم»
معركة القسطل
الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

عن غانتس اللاهث وراء سراب رئاسة الحكومة في صحراء نتنياهو!

كتب خلدون البرغوثي:



(عن موقع سيروجيم)

غانتس المنصاع دائما لرغبات نتنياهو.

قبل أقل من عام كان نجم زعيم حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس صاعدا في الساحة السياسية الإسرائيلية، لكن فشل الانتخابات الإسرائيلية في توفير عدد مقاعد كاف في الكنيست يمكن بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة يمينية، أو يمكن غانتس من تشكيل حكومة وسط-يسار مدعومة من قبل القائمة المشتركة، وضع غانتس في ظل خلافات داخل حزب «أزرق أبيض» حول التحالف مع القائمة المشتركة وخاصة شريكه موشيه يعلون، وفي ظل رفض شريكه يائير لبيد الدخول في حكومة وحدة مع نتنياهو، وكل هذا دفعه إلى خطوة مفاجئة بفك شراكته مع لبيد ويعلون، وقبوله تشكيل حكومة طوارئ مع نتنياهو. وجاءت موافقة غانتس دون شروط، بل أعلن استعداده للمشاركة مع نتنياهو لتشكيل حكومة طوارئ دون شروط، ثم تفاوض معه لاحقا على تناوب رئاسة الحكومة وتوزيع الوزارات مناصفة بين كتلة أحزاب اليمين المشاركة في الائتلاف وبين «أزرق أبيض» وغيرها من بنود لم يلتزم نتنياهو بها. فقد وجد غانتس المستجد في السياسة الإسرائيلية نفسه في مواجهة نتنياهو المعروف بقدراته على التلاعب بشركائه قبل خصومه، فقاد نتنياهو غانتس إلى سلسلة من التنازلات مستغلا طموحه بتولي رئاسة الحكومة بعد ثمانية عشر شهرا من لحظة تشكيل حكومة الطوارئ في نيسان الماضي. غانتس بلع الطعم هذا ولا يزال حلم رئاسة الحكومة يقوده لتقديم التنازل تلو الآخر لنتنياهو. فخلال الشهر الستة الماضية سعى غانتس للحفاظ على بقاء الائتلاف الحكومي بين الليكود و«أزرق أبيض» قائما. ويواجه اتفاق التناوب بينهما الآن التماسا أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية بدعوى عدم قانونيته، ولم يبت في الالتماس حتى لحظة كتابة هذه السطور لتتشعب الجوانب القانونية المتعلقة بصلاحيات المحكمة في البت في قانون دستوري، هو قانون أساس: الحكومة، ويتركز الجدل حاليا في صلاحية المحكمة في هذا الجانب، قبل البت في مضمون قانونية التناوب.

أبيض» عن التصويت. في النهاية يلخص موقع «واللا» تنازلات غانتس بالقول: لقد تمكن نتنياهو من تحقيق مساعيه.

مقترح مغايرا!

عوزي برعام الذي شغل منصب وزير السياحة فالداخلية في حكومة إسحاق رابين بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥، دعا في مقال نشره موقع jokopost.com غانتس لمواجهة نتنياهو والذهاب لانتخابات. ويرى برعام أن تنازلات غانتس المتتالية لم تبق له رصيذا سياسيا يخوض بأية انتخابات مقبلة، وتؤكد ذلك استطلاعات الرأي التي تمنح غانتس ما معدله تسعة مقاعد في الكنيست فقط. ويفترض برعام أن بإمكان غانتس استرجاع بعض رصيده عبر رفض التنازل لنتنياهو في موضوع الموازنة، لكن الكاتب يشير إلى أن غانتس متردد ولم يحسم رأيه، وقد يكون يستخدم قضية الموازنة مدخلا للتفاوض مع نتنياهو، وفي هذه الحالة «فانه يهدد بمسدس فارغ.. وأمامه فرصة لحشو مسدسه والمطالبة بإقرار الموازنة بشكل فوري، والذهاب لانتخابات فورا في حالة رفض نتنياهو ذلك». ويشير برعام إلى أن غانتس بدأ يفهم خصومه وأصول اللعبة التي يمارسونها، واتهام غانتس لنتنياهو بأنه كذب عندما قال إنه لم يبحث قضية حصول الإمارات العربية المتحدة على طائرات F-٣٥، مؤشر على ذلك، لكن هذا الفهم - من وجهة نظر برعام - لن يفيد غانتس، إن لم يذهب إلى انتخابات. فأمامه فرصتان، إما القاء القنبلة والذهاب إلى الانتخابات برأس مرفوعة، أو التنازل مرة أخرى عبر تأجيل إقرار الموازنة، ولاحقا الذهاب لانتخابات دون أي إنجاز سياسي.

«غانتس في نص البيير»!

في ختام هذا المقال خطرت في بالي أغنية عبد الجليل وهبي التي أدها صباح وتقول فيها «وصلتنا لنص البيير وقطعتي الحبله فينا»، فربما تصف كلمات هذه الأغنية بدقة مصير علاقة غانتس بنتنياهو، ف«الحبل» بيد نتنياهو، وغانتس معلق بحلم تولي رئاسة الحكومة في «بيير» الائتلاف الحكومي، ويبدو أنه سيفيق قريبا من حلمه مستلقيا على ظهره في قاع البئر. ذلك سيحدث عندما يقطع نتنياهو هذا الحبل في اللحظة الأنسب بالنسبة له؛ اللحظة التي سيضمن فيها أن أية انتخابات مقبلة ستضمن له رئاسة الحكومة في ائتلاف حكومي يميني يسيطر على الأغلبية المطلقة في الكنيست.

متداول، هو محاولة لجس نبض غانتس تجاه الفكرة. **الموازنة العامة.. تنكر نتنياهو وتردد غانتس** يتزامن المقترح أعلاه أيضا مع تصعيد في الخطاب بين الليكود و«أزرق أبيض» في إثر الخلاف على موازنتي عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. فمع اقتراب انتهاء مهلة المئة يوم التي توافق الليكود و«أزرق أبيض» عليها قبل أكثر من شهرين في الكنيست، لإقرار قانون الموازنة العامة، يصعد غانتس في خطابه تجاه نتنياهو ويطلبه بالالتزام بالاتفاق بينهما بإقرار مشروع قانون الموازنة المزدوجة للعامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وينص الاتفاق الائتلافي بين الليكود و«أزرق أبيض» على إقرار الموازنة المزدوجة، لكن نتنياهو يصر على إقرار موازنة للعام ٢٠٢٠ حاليا. وتأجيل إقرار موازنة العام ٢٠٢١ حتى شهر شباط المقبل. استمرار الخلاف بين نتنياهو وغانتس مع اقتراب المهلة السابقة (قبل أكثر من شهرين) والتي كانت تلزم الكنيست بحل نفسه إن لم يتم إقرار الموازنة بتاريخ ٢٣ آب الماضي، دفع غانتس إلى قبول مقترح بتأجيل إقرار الموازنة مئة يوم، وهو ما جرى التصويت عليه في الكنيست وإقراره قبيل موعد حل الكنيست. ومع مضي ثلثي هذه المدة وبقاء نحو شهر على الموعد النهائي لمهلة المئة يوم، يصر نتنياهو على موقفه السابق، صحيفة «غلوبس» الاقتصادية نقلت عنه قوله إن موازنة العام ٢٠٢١ سيتم إقرارها فقط في شهر شباط المقبل، فيما نقلت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية عن نتنياهو قوله «إن موازنة العام ٢٠٢٠ ستوضع أمام الحكومة قريبا جدا، ما يتيح الوقت الكافي لاحقا لمناقشة موازنة ٢٠٢١». كذلك نقلت صحيفة «هآرتس» الأربعاء الماضي عن نتنياهو اتهامه لغانتس بأنه سيتسبب بذهاب إسرائيل إلى جولة انتخابات جديدة بسبب إصراره على موقفه بالقبول بإقرار الموازنة المزدوجة للعامين الحالي والمقبل. بالمقابل يواجه غانتس حاليا خطاب نتنياهو، كالعادة، بالقول إن موقف الأخير سيؤدي إلى حل الكنيست والذهاب لانتخابات جديدة. ونقل عنه موقع «واينت» التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الأربعاء الماضي قوله إن نتنياهو سيرتكب جريمة بحق الدولة إن لم يقر الموازنة، وستكون الانتخابات الخيار الأفضل، وليس واضحا مدى جدية غانتس في موقفه في ظل التنازلات السابقة.

غانتس يحمي نتنياهو!

لم تقتصر تنازلات غانتس لنتنياهو على المستوى

استسلام تلته مفاوضات

سعى غانتس لتناوب منصب رئاسة الحكومة، لكنه لم يتمكن من فرض شروطه، ورفض نتنياهو أية عروض لا تمكنه من الحكم في فترة المناوبة الأولى. في النهاية استسلم غانتس مرة أخرى لنتنياهو ووافق على تولي رئاسة الحكومة في المناوبة الثانية بعد عام ونصف العام من تشكيل الحكومة (أي بعد عام من الآن). وبغض النظر عن حصول غانتس على عدد وزراء مساو لما حصلت عليه كتلة اليمين (١٨ وزيرا مقابل ١٨ وزيرا)، وتسميته «رئيس الحكومة البديل» إضافة إلى تعيينه وزيرا للدفاع، يرى معظم المراقبين في إسرائيل أن نتنياهو لن يسمح لغانتس بتولي رئاسة الحكومة، وقد يقدم على حل الائتلاف الحكومي، والذهاب لانتخابات جديدة، بعد مراكمة إنجازات تقنع الناخبين بأدائه في ظل الأزمة الصحية الاقتصادية التي تواجهها إسرائيل بسبب فيروس كورونا. بعد يوم واحد من الإعلان عن تشكيل حكومة «نتنياهو - غانتس» كتب ليئور كوندنر في «هآرتس» أن «نتنياهو نجح في تشكيل حكومة، والآن سيكرس جهده لمنع غانتس من دخول بلغوف»، في إشارة إلى المقر الحكومي المخصص لرئيس الحكومة وأسترته. وفي صحيفة «كالكايسيت» كتب تسفي زارحيا بعد شهر على إقامة الحكومة، أن نتنياهو يسعى من الآن للبحث عن طريقة لتفكيك الائتلاف الحكومي، لكن بشكل لا يظهره المتسبب بذلك أمام الجمهور. وأظهرت سلسلة استطلاعات رأي إكمانية حصول كتلة اليمين - دون ليرمان - على أكثر من ٦١ مقعدا ما يشكل فرصة ودافعا لنتنياهو للتخلص من الشراكة مع غانتس، لكن من الواضح أنه ينتظر إقدام غانتس على هذه الخطوة. ويسعى نتنياهو لدفع غانتس لذلك عبر مخالفة ما اتفقا عليه كأساس للائتلاف الحكومي.

الرئاسة بدل التناوب

بعد مرور ستة شهور على تشكيل الحكومة، وفي ظل النقاش الحالي في محكمة العدل العليا حول قانونية تناوب رئاسة الحكومة، ذكرت صحيفة «معارييف» الأسبوع الماضي أن قادة الليكود يتداولون مقترحا لتقديمه لغانتس يتنازل بموجبه عن دوره في تناوب رئاسة الحكومة، في مقابل دعم الليكود له للترشح لمنصب رئيس الدولة. «معارييف» ذكرت أن مساعي نتنياهو للبقاء رئيسا للحكومة أوصلته إلى هذه الفكرة التي وصفتها بالإبداعية، لكن الصحيفة قالت إن غانتس لم يعلق على هذه الفكرة. ويبدو أن هذا المقترح الذي لم يقدم رسميا لكنه

غانتس.. من زعيم منافس إلى وزير زعيم!

أسس غانتس حزب «مناعة لإسرائيل» ليخوض الجولة الانتخابية الأولى في آذار ٢٠١٩، ودخل في تحالف مع زعيم «يوجد مستقبل» يائير لبيد، وزعيم «تلم» موشيه يعلون، وانضم لهم رئيس الأركان السابق غايي أشكنازي، في تحالف تحت اسم «أزرق أبيض». وتمكن هذا الحزب من الحصول على ٣٥ مقعدا ليتساوى مع الليكود، لكن نتنياهو حصل على توصية ٥٥ عضو كنيست بتكليفه بتشكيل الحكومة، مقابل ٥٤ لغانتس، ومع فشل نتنياهو في تلك المهمة، أقدم على حل الكنيست قبيل انتهاء مهلة تكليفه بتشكيل الحكومة بساعتين ليحرم غانتس من هذه الفرصة.

في الجولة الثانية من الانتخابات في شهر أيلول ٢٠١٩، تقدم «أزرق أبيض» بـ٣٣ مقعدا، مقابل ٣٢ لليكود، لكن تم تكليف نتنياهو بعد حصوله مرة ثانية على توصية ٥٥ عضو كنيست، مقابل ٥٤ لغانتس. ومع فشله مرة ثانية، تجنب نتنياهو تكرار سيناريو حل الكنيست كي لا يتهم بالتسبب بالذهاب لانتخابات ثالثة، لكنه كان يدرك صعوبة وربما استحالة تمكن غانتس من تشكيل حكومة في ظل الخلافات بين قادة «أزرق أبيض» بشأن الحصول على دعم القائمة المشتركة من ناحية، وفي ظل رفض أفيفدور ليرمان الدخول في ائتلاف أي من المعسكرين، وإصراره على ضرورة تشكيل حكومة وحدة تجمع الليكود و«أزرق أبيض» وحزبه «إسرائيل بيتنا»، وكذلك لتماسك كتلة اليمين، وتمسكها بنتنياهو مرشحا لرئاسة الحكومة. كل هذا دفع غانتس لإعلان فشله في تشكيل الحكومة.

بعد انقضاء المهلة القانونية الممنوحة للكنيست لتشكيل حكومة تم حل الكنيست والذهاب لجولة انتخابية ثالثة في شهر أيار ٢٠٢٠، حسمها الليكود بـ٣٦ مقعدا، مقابل ٣٣ ل«أزرق أبيض»، لكن لم يتمكن المعسكران من توفير الأغلبية المطلوبة في الكنيست لتشكيل حكومة.

ومع تماسك كتلة اليمين إلى حد ما (رغم رفض حزب «يمينا» بزعامة نفتالي بينيت الشراكة مع نتنياهو)، ومع استمرار الخلافات داخل كتلة اليسار-وسط والقائمة المشتركة، ولرفض ليرمان الانضمام لأي من الكتلتين، وفي ظل أزمة كورونا، وتبعاتها الاقتصادية، وفي ظل خلافات داخل كتلة «أزرق أبيض»، انهار غانتس تحت ضغوط دعوات نتنياهو له بالشراكة، فأعلن هو وأشكنازي عن فك تحالفهما مع لبيد ويعلون، وقبولهما تشكيل حكومة طوارئ مع الليكود وبإقي أحزاب كتلة اليمين من دون «يمينا».

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

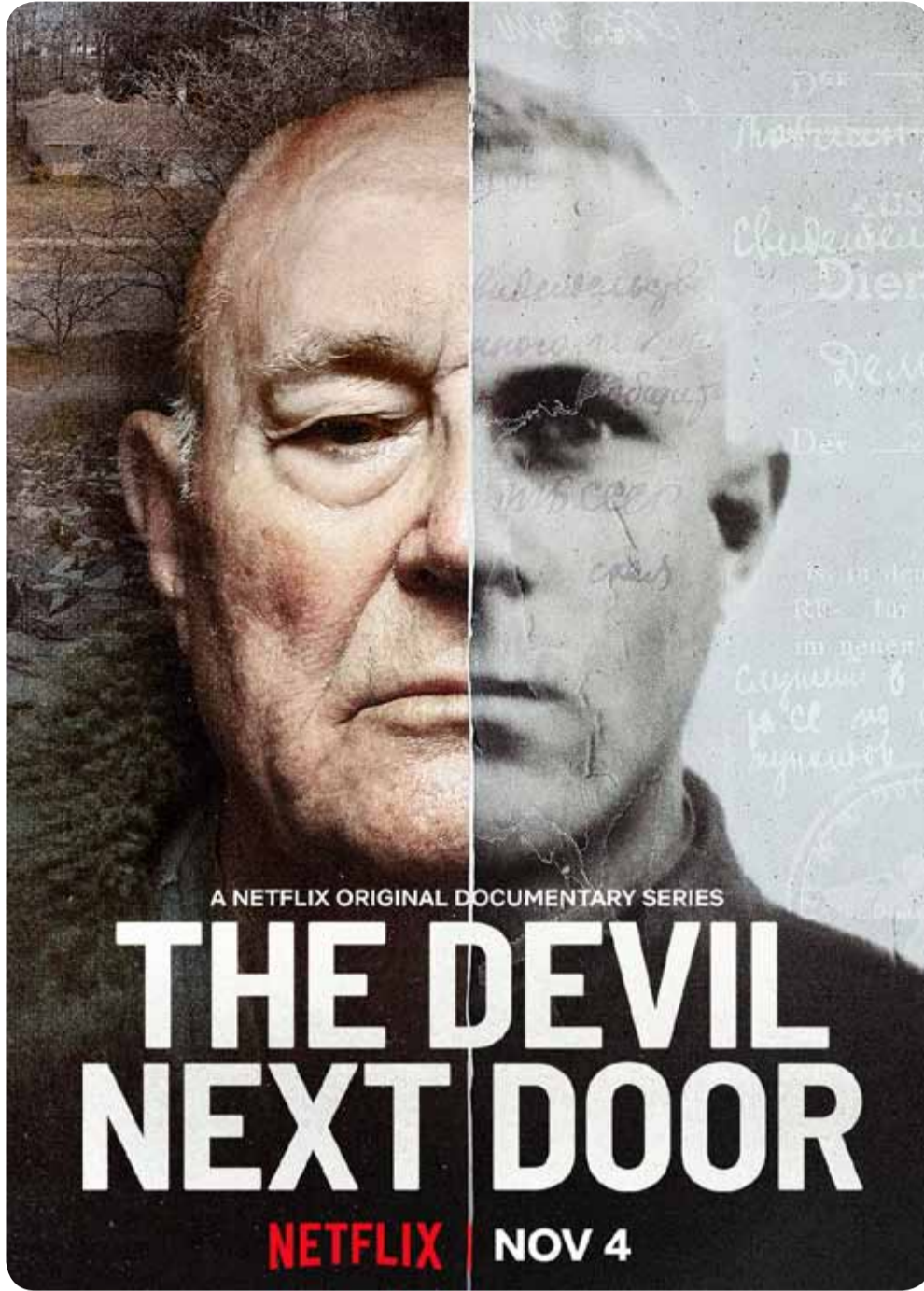
لمُعَايِنَةُ الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع
ترجمة: علاء حيلح



عن المسلسل حول «إيفان الرهيب»: تفاهة الشر أم عموميته؟



ملصق المسلسل.

حكمه نهائياً بخلاف الحكم السابق، أن المحكمة الألمانية لم تتوسع لمحاكمة التاريخ، كما لم تتوسع لمحاكمة رموز تاريخية، بقدر ما تعاملت مع حقائق وأدلة تشير إلى مشاركته مشاركة فعالة في عمليات التعذيب وإجراءات الإبادة الجماعية في معسكرات الموت النازية، ولم يكن هناك أي جدال حول ما إن كان في النهاية بالفعل «إيفان الرهيب» أم لا، ولكن فقط حقيقة أنه كان هناك بالفعل، جندي مشاة أم رمزا للوحشية، لم يكن مهماً.

السؤال المهم في نهاية الوثائقي

كان السبب وراء فشل المحكمة الإسرائيلية في إدانة دميانيوك إصرارها على محاكمة التاريخ، في حين دانت المحكمة الألمانية بوصفه جندي مشاة، متعاوناً مع الآلة النازية الدموية، وتلك مثلت مسابقة، فقبل إدانة دميانيوك لم تكن المساعدة أو التحريض، أو أن تكون جزءاً من آلة القتل النازية، تمثل جريمة، وقد شكّل دميانيوك سابقة قضائية.

وكان هذا السؤال المهم من قبل صنّاع الوثائقي: ما هي مسؤولية جنود المشاة في أي عملية إبادة جماعية؟ فهم، في النهاية، الأدوات الحاسمة لتنفيذ ونجاح أي عملية إبادة جماعية ومن دونهم لن تكون هناك إبادة جماعية وما كان ليكون هناك هولوكوست من الأصل، ولا يقل السؤال أهمية في سياق الاستعمار الصهيوني، أو أية عملية إبادة جماعية أخرى حصلت أو لا زالت تحصل في التاريخ أو الحاضر. يعتقد حفيد دميانيوك أن جده فعل ما توجب عليه فعله لكي ينجو، وأن أي شخص قد يجد نفسه في تلك الوضعية ربما يفعل مثل ما فعله وأكثر، لا يعقل التفكير أن أيخمان فقط كان مسؤولاً برفقة بعض المسؤولين النازيين الآخرين عن جرائم النازية، تماماً مثلما لا يعقل التفكير أن أي مجموعة تتألف من عشرات الأشخاص قد تكون مسؤولة، بشكل حصري، عن أي إبادة جماعية؛ إنها مسؤولية جماعية، ودميانيوك يمثل تجسيداً مضمراً لمجموعات بشرية هائلة اشتركت، بفعالية أو من غير فعالية، بكفاءة أو بعدم كفاءة، في إبادة مجموعات بشرية هائلة أخرى، دون أي تفكير أو تردّد.

تعبر شهادة روزنبرغ عن أزمة داخلية عايشها الناجون من المحرقة، خصوصاً أولئك الذين وصلوا إلى إسرائيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكانوا يواجهون بسؤال متشكك: «كيف يعقل أنكم نجوتم وقتل ٦ ملايين آخرين؟» ما الذي فعلتموه لكي تنجوا من هذا الرعب؟»، وكان على الناجين تطوير صورة مختلفة عن كيفية نجاتهم وإن غنى ذلك ابتداء ذاكرة مختلفة كلياً. وذلك ما فسره الذي مثل الادعاء الإسرائيلي مسوغاً للشهود متلامسون مع شعورهم العميق بالذنب لبقاتهم أحياء، لعدم انتحارهم، حتى أن أحداً قد يسألهم كيف تمكنتم من البقاء على قيد الحياة؟ وقد أرادوا البقاء أحياء، وفعلوا المستحيل ليظلوا أحياء، وربما احتجاج روزنبرغ إنجازاً بطولياً، ليتغلب على شعوره بالذنب... أعتقد أن ذلك التفسير الصحيح، وأن أحداً لم يقتل مشغل غرف الغاز في تريبلينكا وكان ذلك مجرد جزء من أسطورة قتل إيفان الرهيب أثناء انتفاضة السجناء في المعسكر.

الحكم أخيراً

رغم كل الجدل الذي شهدته قاعة المحكمة المركزية في إسرائيل حول هوية جون دميانيوك وإن كان هناك التباس حقيقي في هويته الشخصية وإن كان فعلاً إيفان الرهيب، إلا أن المحكمة وبعد عام على بدئها وصلت أخيراً إلى حكمها النهائي في القضية، الحكم الذي استند وبشكل أساس وكلي على شهادة الناجين من المحرقة ولم يلتفت إلى كل أسس الشك المعقول الأخرى في هوية دميانيوك، والذي صاغه قاضي المحكمة المركزية بهذه الصيغة: «أمامنا لأدلة اتهام بشعة وصادمة، كلماتها حارقة وقصتها تبتأ الرعب في القلوب. إنها الحقيقة الشنيعة والمريرة التي طلب منا كشفها، لتحديد إن كان المتهم اشترك في تلك الجرائم أم لا... لذلك الشك نحن مطالبون باستخدام شهادات بقايا النار، الناجين الذين رأوا المجرمين في مصنع الموت في تريبلينكا، ولكن يجب أن يقال، من المهم أن نسمع كلماتهم وتفحص مصداقيتهم، إن كانت شهادتهم ليست متأثرة بأمنيات القلب، أو ذاكرة خانتهم أو خطا بريء في تحديد الهوية، قد يسأل المرء هل من الممكن تذكر أمور حدثت قبل زمن طويل جداً ووصفها بدقة؟ قبل ٤٥ عاماً وأكثر؟ وقد يسأل المرء أيضاً: وكيف يمكن للمرء أن ينسى؟ كيف يمكن لشخص نجا من الموت والقتل اليومي والإذلال والظلم، كيف يمكنه أن ينسى؟ وبناء عليه، نحكم على المتهم بارتكاب جرائم ضد الشعب اليهودي وفقاً للقانون الإسرائيلي «١١٠» قانون جرائم النازيين والمتعاونين للعام ١٩٥٠...» حكمت المحكمة المركزية بالإعدام شنقاً على جون دميانيوك لجرائمه المنسوبة إليه بوصفه «إيفان الرهيب»، مشغل غرف الغاز في معسكر تريبلينكا الواقع في بولندا الشرقية، وكان نص الحكم بمثابة مستند اتهام تاريخي لا يستند إلى أي حقائق، وثائق أو مستندات، فيما عدا شهادات الناجين، تماماً كما كانت الحال مع محاكمة أيخمان، مع فارق اعتراف أيخمان بجرائمه وهويته الشخصية وإصرار دميانيوك على براءته من كل التهم المنسوبة إليه والهوية الشخصية المنسوبة إليه.

وربما لو انتج الادعاء الإسرائيلي نهجاً آخر في إدانة دميانيوك، لما كان من الممكن إطلاق سراحه لاحقاً وتبرئته على أساس الشك المعقول من قبل المحكمة العليا الإسرائيلية في العام ١٩٩٣ بعد ظهور وثائق سوفيتية تؤكد على أن «إيفان الرهيب»، كان إيفان مارشنيكو، وليس جون إيفان دميانيوك، ولكن الادعاء الإسرائيلي، والمنظومة القضائية الإسرائيلية بأكملها، كانت بحاجة لإعدام «إيفان الرهيب»، بوصفه عدواً لدوداً للشعب اليهودي، بوصفه تجسيدا لآلة الشر النازية الهائلة التي حكمت على الشعب اليهودي بالإبادة؛ ولم يكن معنى الادعاء الإسرائيلي بمحاكمة «جندي مشاة»، في هذه الآلة الضخمة، بل كان معنياً بمحاكمة «تاريخية»، بإقامة «جلسة استماع للتاريخ»، وذلك ما أدى إلى براءة دميانيوك لاحقاً في العام ١٩٩٣، وعودته إلى الولايات المتحدة، بعدما ثبت أنه ليس «إيفان الرهيب»، وذلك رغم أنه لم يكن هناك أي شك في أنه كان جزءاً من آلة الإبادة، وكان حاضراً في معسكرات الموت النازية كسوبيبور، فلوسنبرغ،

أيخمان ولم يكن هناك إنكار من قبل أيخمان نفسه لهويته؛ وقد اعترف بكل التهم المنسوبة إليه بهدوء صادم وصدقته الفيلسوفة اليهودية الأميركية حنة آرندت بأنه تجسيد لتفاهة الشر في العصر الحديث، وقد مثل في محاكمة أيخمان أكثر من مئة شاهد عيان أو من امتلك معلومات لإدانة أيخمان بجرائمه المنسوبة إليه. وفي تلك اللحظة التاريخية كان من الممكن جداً إقامة محاكمة صورية، هي في النهاية جلسة استماع للتاريخ، ومحاكمة للتاريخ نفسه أكثر مما هي محاكمة لفرد أيخمان الشخصي؛ كانت لحظة هويتية حاسمة في تاريخ إسرائيل، أشبه ما تكون بعلاج جماعي للوصول إلى العدالة عبر الانتقام من شخص أيخمان بوصفه تجسيدا لآلة الشر النازية بأكملها.

لكن القضية مختلفة في حالة دميانيوك؛ فهو لم يكن نازياً، بل كان متعاوناً مع النازية ولم يسبق من قبل أن تمت محاكمة المتعاونين مع النازية من الشعوب الأخرى، كالأوكرانية، الاستونية، الليتوانية أو أي من شعوب شرق أوروبا. وكذلك، كان هناك إنكار تام من قبل دميانيوك وهيته دفاعه لا للتهم المنسوبة إليه وحسب، بل لحقيقة أنه هو نفسه من يدعي الدفاع أنه عليه، أي «إيفان الرهيب»: كانت الحجة في أن هناك التباساً في تحديد هوية المتهم، وأن دميانيوك مجرد مهاجر أوكراني آخر ولم يكن أبداً مشتركاً في عملية الإبادة الجماعية للشعب اليهودي في أوروبا. إذن، لم يكن دميانيوك شخصية نازية بارزة، وكانت هناك ظلال من الشك تحيط بالقضية بأكملها؛ ومع ذلك، أصر الادعاء الإسرائيلي على استخدام التكتيك نفسه الذي استخدم في محاكمة أيخمان لإدانته، بوصفه حاسماً، يقينياً ولا يمكن مجادلته وهو الاستناد بشكل حصري إلى شهادة الناجين من المحرقة، ومن معسكر الإبادة في تريبلينكا تحديداً وتعريفهم إلى دميانيوك على أنه «إيفان الرهيب»، مشغل غرف الغاز في المعسكر والذي اشتهر بضربه لليهود في طريقهم إلى غرف الغاز بالهراوة، وأحياناً باستخدام سيفه لجدع نفوسهم، قطع أذانهم والتمثيل فيهم جسدياً بأشد الطرق وحشية.

ما بين ذكريات متخيلة وأخرى ملقحة

بعدها قدم أحد الشهود الناجين من المحرقة شهادته، وكان عمره يتجاوز الثمانين عاماً، وبعد تعزفه إلى جون دميانيوك على أنه «إيفان الرهيب»، يقوم الدفاع بسؤاله بشكل عرضي إن كان قد قدم شهادته من قبل في الولايات المتحدة، وكيف وصل إلى الولايات المتحدة لتقديم شهادته من إسرائيل؛ فيجيب الشاهد بكل بساطة: «بالقطار». تلك كانت لحظة مرجحة للادعاء، وللشاهد وللحكمة بأكملها؛ فكان جلياً أن الادعاء يدفع على المنصة بشهود من الصحيح أنهم عانوا جسيم تريبلينكا، ولكن ذكرتهم كانت مطمحة كلياً، ومتداخلة، ومشوشة ولا يمكن الاعتماد عليها في قاعة المحكمة.

وكان هناك شاهد آخر، الياهو روزنبرغ، الناجي من معسكر تريبلينكا، والذي كان يعدّ الشاهد الأساس للادعاء ضد دميانيوك، وقد شكّل ضغطاً هائلاً في البداية من خلال شهادته على المحكمة للاقتناع بأن دميانيوك هو نفسه إيفان الرهيب، وكان أشدّ الشهود هيجاناً وحدة في شهادته، ومع ذلك، اكتشفت المحامي الإسرائيلي شيفتيل، أن روزنبرغ نفسه قام في العام ١٩٤٧ بتقديم شهادة لصائد النازيين المخضرم، توفيا فريدمان، يقول فيها إنه وأخريين قاموا بقتل إيفان الرهيب أثناء انتفاضة السجناء اليهود في تريبلينكا العام ١٩٤٣، ما شكّل صدعاً حقيقياً ولملوساً في شهادته أمام المحكمة ومدى مصداقيتها. وعند مواجهته بهذا التناقض بين شهادتيه، فسّر روزنبرغ هذا التناقض بالقول إن الشهادة الأولى كانت تعبر عن رغبة بأن تكون حقيقة، عن رغبة بأن أحد من اليهود قتل قاتل اليهود أنفسهم؛ «في ذلك الوقت، كانت أمنية قلبية، بالطبع اعتقدت أنه قد قتل، كان الأمر ناجحاً، هل يمكنك تخيل هذا يا سيدي! البهجة من هذا النجاح العظيم، من هذا الحدث العظيم، أن شخصاً ما قضى على قاتلنا؟ هل يوجد أي شك؟ صدقت هذا من كل قلبي؛ يا ليتها كانت الحقيقة، يا ليتها! هذه الحقيقة بأكملها. أراد كل شخص منا التفاخر بكيفية قتله. كان الأمر هائل الأهمية. ولكن.. إنه المخلوق الجالس أمامنا».

كتب أنس إبراهيم:

في آب ١٩٧٧، بدأت قصة «الشيطان في المنزل المجاور The Devil Next Door»، عندما وجّه مكتب التحقيقات الخاصة الأميركي تهماً لجون دميانيوك، المهاجر الأوكراني، بأنه أحد أشهر ضباط وحدة تراونيكبي الأوكرانية النازية المتخصصة في الإبادة الجماعية والتعذيب الوحشي لليهود والتي خدم أفرادها في معسكرات اعتقال نازية متعددة، من بينها معسكر الإبادة تريبلينكا الواقع في بولندا الشرقية.

لكن تهمة دميانيوك لم تكن مجرد تهمة بالتعاون مع النازية من خلال انخراطه في وحدة تراونيكبي الأوكرانية، بل بوصفه «إيفان الرهيب» سيء السمعة، وكما يقول أحد المؤرخين في مسلسل Netflix الوثائقي The Devil Next Door: «في منظومة بيروقراطية وحشية شديدة الكفاءة كمنظومة الإبادة الجماعية النازية، لا بدّ لك من ارتكاب أفظع الفظائع الممكن تخيلها لتكتسب لقب «إيفان الرهيب»، متفوقاً على وحشية المنظومة نفسها بوحشيته الخاصة». تلك هي التهمة الرئيسية التي كان يواجهها دميانيوك مدافعاً عن نفسه بأبسط الحجج القانونية، وهي ليس أنه فقط لم يكن «إيفان الرهيب»، بل هو لم يكن أصلاً هناك، لا في تريبلينكا، ولا في سوبيبور، ولا في بولندا الشرقية كلها. وقد استفرق الادعاء الأميركي تسع سنوات لحسم قضية دميانيوك والبت في صحة بطاقة هويته العسكرية النازية ومن ثمّ ترحيله إلى إسرائيل لأن الولايات المتحدة لم تملك سلطة قضائية لمحاكمته على التهم الموجهة إليه، لأنه لم يرتكب تلك الجرائم على أراض أميركية وكذلك لم ترتكب الجرائم بحق أميركيين. فكانت الطريقة الوحيدة لمعالجة نازي سابق في الولايات المتحدة تتمثل بإسقاط جنسيته وترحيله إلى إسرائيل، أو إلى ألمانيا، ولكن إسرائيل كانت قد شرعت بإجراءات المطالبة بترحيله لإحكام وفقاً للقانون الإسرائيلي الخاص بجرائم النازيين والمتعاونين مع النازية للعام ١٩٥٠.

المحاكمة الصورية: جلسة استماع للتاريخ أم محاكمة فردية؟

يقول يورام شيفتيل، المحامي الإسرائيلي الذي تقدّم للدفاع عن دميانيوك بعد رفض عشرات المحامين الإسرائيليين الاشتراك في الدفاع عنه بعد وصوله إلى القدس العام ١٩٨٦، بعد عشر سنوات من العمل كمحامي دفاع توصلت إلى وصف دقيق للنظام القضائي الإسرائيلي كمنصع للمحاكمات الصورية»، كان شيفتيل كغيره من الإسرائيليين مقتنعاً أن دميانيوك هو «إيفان الرهيب»، ولكن لاحقاً، وبعد وصوله إلى إسرائيل، بدأ يشكّك في هذه الحقيقة، ووصولاً إلى قاعة مغايرة، وهي أن القضية كلها تقوم على دليل مريب، وهو بطاقة تراونيكبي السوفيتية، وربما تكون المسألة برمتها مجرد مهزلة صادمة، ولأنه كما يصف نفسه، مولع بإثارة المشاكل ومعارضاً للنظام، قرّر الدفاع عن دميانيوك مقتنعاً أنه ليس «إيفان الرهيب»، ولكنه أيضاً، كان على قناعة أنه مهما فعل، فنتائج المحاكمة ستؤذي إلى إدانة دميانيوك والحكم عليه بالإعدام.

في العام ١٩٨٧ بدأت المحاكمة التي يصفها شيفتيل بأنها: «قضية وحشية مؤسسية من الأسفل إلى الأعلى، تتسرّ وتلفيق في محاكمة صورية»، ولكن عزاءه الوحيد بحسب كلماته، هي أنه كان متأكداً من قدرته على تخريب العرض.

وكما كان سؤال التباس هوية دميانيوك الشخصية مسيطراً على الإجراءات المهيمن طوال الأميركية، كذلك كان هو السؤال المهيمن طوال فترة محاكمة دميانيوك في إسرائيل. وكما كانت الحال في محاكمة أدولف أيخمان العام ١٩٦١ بعد إلقاء القبض عليه في الأرجنتين من قبل الموساد الإسرائيلي، اختار الادعاء الإسرائيلي مرة أخرى الاستناد في ادعائه إلى شهادات الناجين من المحرقة النازية، وتحديداً شهادات هؤلاء الذين نجوا من جحيم معسكر الإبادة في تريبلينكا، وكان عدد المتبقي منهم لا يتجاوز الـ ٧٧. إلا أن هناك عديد الاختلافات الفارقة والجوهريّة ما بين المحاكمتين التي تجاوزتا في معانيها الإجراءات القضائية نفسها وأهمية المحاكمة نفسها. فأولاً، لم يكن هناك أي شك في هوية أدولف

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

تقرير «مدار» الإستراتيجي 2020

المشهد الإسرائيلي 2019

تحرير: هنيدي غانم



مراقب الدولة: إسرائيل فشلت في توفير وتطوير مصادر طاقة بديلة حتى بموجب خطط الحكومة!



مراوح توربينات الرياح على تلال الجولان المحتل.

كتب هشام نفاع:

«فيما تتبارى الدول في أنحاء العالم على توليد طاقة أنظف وأرخص وأكثر استدامة، فإن أرباب الصناعة في أنحاء العالم يتطلعون بشكل متزايد نحو إسرائيل لنشر النور على الأمم باستخدام الطاقة الشمسية» - هذا ما تتفاخر به وزارة الخارجية الإسرائيلية على موقعها، مضيفة أنه «منذ تأسيسها، أدركت إسرائيل الإمكانيات الكامنة بتوليد الطاقة من أشعة الشمس الوفيرة. وتعد تقنياتها الجديدة بمستقبل أكثر إشراقاً بالنسبة للعالم بأسره». وهي تضيف من خلال مقال يعود تاريخه إلى ٢٠١١/١٣ بعداً يقترب من الأساطير، قديمها وحديثها، بالقول إنه «بعد آلاف السنين من قيام القائد التوراتي يهوشوع بن نون بالتضرع والصلاة لبقاء الشمس مشرقة مدة كافية لينتصر في معركة مصرية في فجر التاريخ الإسرائيلي، أقر رئيس الحكومة المؤسس دافيد بن غوريون بأن الأشعة المنبعثة من هذا الكوكب الساخن، هي مصدر الحياة لكل نبتة وحيوان، غير أنه مصدر لا يستغله البشر إلا قليلاً، ومن الممكن تحويله إلى قوة دافعة، وقوة ديناميكية وكهربائية». وهنا تشير إلى اختراع السخانات التي تعمل بالطاقة الشمسية في الخمسينيات ما جعل الدولة «رائدة عالمياً في مجال أنظمة المياه بالطاقة الشمسية»، على حد وصفها، «إسرائيل تنشر النور على الأمم من خلال استخدامها للطاقة الشمسية».

لكن هذا الترويج الدعائي المؤلف من التبريز الذاتي يصطدم بحقائق أخرى، لا توردها جهات أجنبية، ولا منظمات بيئية ولا حقوقية، بل مؤسسة دولة رسمية هي مراقب الدولة الإسرائيلية. وهو يكتب في تقرير حديث بعنوان «تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل التعلق بالوقود»، أن «دولة إسرائيل وضعت أهدافاً طويلة المدى لمجال توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة وتوسيع استخدام السيارات الكهربائية. ولكن تظهر نتائج الفحص أن هناك حواجز تجعل من الصعب تحقيق هذه الأهداف. وقد يؤدي الفشل في تحقيق الأهداف إلى إلحاق ضرر يمكن تفاديه بمجال الطاقة، والمنافع البيئية والاقتصادية الناجمة عن استخدام الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، بالإضافة إلى الضرر الذي سيلحق بالالتزامات الدولية للحكومة».

الأرقام ما زالت بعيدة عن الهدف

في العام ٢٠١٠، نشرت وزارة البنى التحتية، الطاقة وموارد المياه الإسرائيلية، ورقة وضعت فيها هدفاً أنه بحلول العام ٢٠٢٠، ستصل نسبة استهلاك الطاقة المستقلة من مصادر متجددة إلى ١٠٪ من مجمل الطاقة التي يتم إنتاجها في إسرائيل. لكن الأرقام ما زالت بعيدة عن الهدف. للمقارنة، كما نقل موقع ١٢4 الإخباري الإسرائيلي: بحسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تعتبر الصين، التي كانت في الماضي ملوثة جداً، رائدة مجال الطاقة

المتجددة، في حين أن الولايات المتحدة تحتل المركز الثاني. والدنمارك - دولة مساحتها وعدد سكانها قريب من إسرائيل - أنتجت أكثر من ٧٠٠٠ ميغاواط من الطاقة المتجددة في العام ٢٠١٥. أما إسرائيل! فقد أنتجت أقل من ٨٠٠ ميغاواط تأتي من مصادر طاقة متجددة - ٢,٦٪ فقط من مجمل استهلاك الكهرباء في إسرائيل. لسنوات عديدة كانت تعتبر إسرائيل رائدة في مجال الطاقة المتجددة - في سنوات الخمسين، كانت الرائدة عالمياً باستخدام سخانات المياه الشمسية التي استخدمت في حوالي ٣٠٪ من المباني السكنية في إسرائيل. لكن حصل عطب ما مع مرور السنين. جاء في تقرير مراقب الدولة المشار إليه أعلاه: بموجب الاتفاقيات الدولية، تعهدت دولة إسرائيل بالمشاركة في الجهد العالمي لتحقيق الأهداف الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، وتم التعبير عن التزام إسرائيل، من بين أمور أخرى، في تحديد أهداف لتنجيع الطاقة. ولهذه الغاية، سنتت الدولة قوانين وأنظمة وعدة قرارات تنفيذية تضمنت تخصيص ميزانيات كبيرة. لكن الدولة، يتابع التقرير، فشلت في تحقيق أهداف التنجيع التي حددها لنفسها، ففي العام ٢٠٢٠ كان معدل تنجيع الطاقة في إسرائيل أقل من نصف الهدف الذي تم تحديده.

المراقب يورد بعض مضامين الرؤى العلمية المعتمدة والتي تتخذها الحكومة، على مستوى التصريح الرسمي على الأقل، مرجعية لها. ومنها أن تنجيع الطاقة هو المفتاح لضمان اقتصاد طاقة في المستقبل أمناً وموثوقاً ورخيصاً ونظيفاً، يساهم في توفير التكاليف وتحسين نوعية الحياة، والحد من تلوث الهواء وتلوث مصادر المياه، وعلى المستوى الوطني - لتقليل العبء الاقتصادي والاعتماد على واردات الطاقة وتعزيز استقلال الطاقة في الاقتصاد الإسرائيلي. ووجد التقرير، من بين أمور أخرى، أنه على الرغم من أن هدف تنجيع الطاقة المحدد في إسرائيل العام ٢٠٠٨ لعام ٢٠٢٠ كان ٢٠٪، فإن التخفيض الفعلي كان ٧,٥٪ فقط.

الوزارات لم تبذل عن شكل استهلاكها للطاقة

تشير البيانات المعتمدة إلى أن الأضرار السنوية المقدرة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إسرائيل العام ٢٠١٩ بلغت ١٠,٩ مليار شيكل. وفي العام ٢٠٢٠ بلغ المعدل المتوقع للكفاءة في استهلاك الكهرباء ٧,٥٪ فقط، مقارنة بالهدف البالغ ٢٠٪ المحدد في العام ٢٠٠٨. وجد التقرير أن ٤٧٪ من الوزارات الحكومية لم تبذل وزارة الطاقة عن شكل وتوزيع استهلاكها للطاقة وأن ٤٤٪ من السلطات المحلية لم تبذل الوزارة بشكل وتوزيع استهلاكها للكهرباء في ٢٠١٨، كما يقتضي القانون والأنظمة القانونية.

يقول مراقب الدولة إنه ابتداء من تموز ٢٠١٩ وحتى كانون الثاني ٢٠٢٠، فحص مكتبه الإجراءات التي اتخذتها الوزارات الحكومية لزيادة تنجيع الطاقة في الاقتصاد وتحقيق أهداف الحكومة في هذا المجال، من بين أمور أخرى، فحص مكتب مراقب الدولة تنجيع

قطاع الكهرباء والنقل، والقطاع العام، ومجال البناء، تم إجراء الفحص في كل من: وزارة الطاقة وشركة الكهرباء الإسرائيلية مرض. سلطة الكهرباء، وزارة حماية البيئة، وزارة النقل والمواصلات، سلطة الضرائب، مديرية التخطيط، ووزارة البناء والإسكان وكذلك في وزارة المالية - قسم الموازنة وشعبة المحاسب العام. وجد التقرير أنه وفقاً لهدف تنجيع الطاقة المحدد في العام ٢٠٠٨، كان يفترض أن يتم تحقيق تنجيع الطاقة في العام ٢٠٢٠ من خلال تقليل استهلاك الكهرباء المتوقع هذا العام بنسبة ٢٠٪. ولكن لم يتم تحقيق هذا الهدف بالكامل بحيث تم تخفيض الاستهلاك الفعلي للكهرباء في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالاستهلاك المتوقع، لكنه ظل أعلى من المستهدف. وبهذه الطريقة كان التخفيض الفعلي ٧,٥٪ فقط. بالإضافة إلى ذلك، في جوانب خطة تنجيع الطاقة، تبين أن برنامج خفض استهلاك الكهرباء في السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠ لم يشمل وضع أهداف مرحلية ولا ميزانيات ولا مقاييس ضبط ومراقبة لدرجة الامتثال للأهداف الموضوعية.

على صعيد المواصلات والنقل، جاء في التقرير أنه في الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨، كانت هناك زيادة بنسبة ١٥٪ في حجم السفر بوسائل النقل الخاصة، بينما كانت هناك زيادة بنسبة ٢٪ فقط في السفر بوسائل النقل العامة. وبهذا يتبين أنه لم يتم تحقيق هدف تحويل ٢٠٪ من المواصلات إلى وسائل النقل العام الخاص بحلول العام ٢٠٢٠. الخطة التي أعدتها وزارة المواصلات لتقليل حجم السفر بوسائل النقل الخاصة، لا تلي هدف التخفيض بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وهناك حاجة إلى خطة استراتيجية لتطوير تدابير تكميلية.

كما وجد تقرير الرقابة أن وزارة الطاقة وقسم المحاسب العام في وزارة المالية خصصا، من بين أمور أخرى، ميزانية قدرها ٥٠٠ مليون شيكل لقروض تضمنها الدولة للاستثمار في مشاريع تنجيع الطاقة وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لكن هذه الخطة لم يتم تنفيذها بالمرّة بعد، فيما يتعلق بتقارير استهلاك الطاقة، تبين أن ٤٧٪ من الوزارات لم تبذل وزارة الطاقة عن شكل استهلاكها للطاقة في العام ٢٠١٨، ولم تبلغ ٤٤٪ من السلطات المحلية عن شكل استهلاكها للكهرباء في العام نفسه.

لا توجد خطة شاملة لاقتصاد الطاقة

في فصل تناول بدائل الطاقة، يقول التقرير إن في دولة إسرائيل، كما هي الحال في سائر دول العالم، هناك ووعي متزايد بشأن تشجيع الانتقال إلى الطاقة المتجددة - الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من المصادر غير القابلة للتآكل والنفاذ التي ليست وقوداً أحفورياً. يكمن في صميم هذا الاتجاه إدراك أن مصادر الطاقة القابلة للتآكل والنفاذ لن تبقى إلى الأبد، ويجب الاستعداد لذلك من خلال تنويع مصادر الطاقة. التقنيات الرئيسية المستخدمة حالياً لإنتاج الطاقة المتجددة في إسرائيل هي تكنولوجيا الطاقة الشمسية وتكنولوجيا إنتاج الطاقة بواسطة الرياح. وقد فحص مكتب مراقب الدولة

الإجراءات التي اتخذتها الوزارات الحكومية للحد من تلوث الهواء من خلال تعزيز الطاقات المتجددة وتدابير تقليل الاعتماد على الوقود الملوث. فيما يتعلق بالخطة الشاملة لاقتصاد الطاقة تبين أن هناك وثيقة سياسة حول «أهداف اقتصاد الطاقة» للعام ٢٠٣٠ ولكن لا توجد خطة شاملة لاقتصاد الطاقة نفسه، على الرغم من أن وزارة الطاقة حاولت التقدم في العامين الماضيين. ووجد أيضاً أن الزيادة في حجم إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في اتجاه إيجابي، لكن الفحص المقارن للأهداف المحددة - ٥٠٪ من إجمالي الطاقة المركبة في ٢٠١٤ و ١٠٪ من إجمالي الطاقة المركبة في ٢٠٢٠ - يظهر فجوات ٥٨٪ و ٥٠٪ على التوالي. كذلك تبين أنه في بداية العام ٢٠٢٠، كان حجم الكهرباء المولدة من طاقة الرياح حوالي ٣,٥٪ فقط من الحصص التي حددتها الحكومة الإسرائيلية.

أما العوامل التي تعوق تطبيق توليد طاقة الرياح فهي، من بين أمور أخرى، الخشية من «المساس بالأمن» وتشويش حركة الطائرات بمختلف أنواعها. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن إدارة التخطيط فحصت خيارات للمواقع ذات الصلة التي سيتم فيها تركيب مراوح الرياح كجزء من السيناريو المرافق لمشروع الخطة الشاملة، فقد تبين أنه تم تحديد موقع واحد فقط في منطقة مساحتها ٣٠٠٠ دونم وأن المخطط لم يئل مصادقة سلطات التخطيط بعد.

هناك أيضاً عوائق في بناء منشآت توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية على أسطح مقرات الوزارات والمؤسسات التعليمية. وبحسب التقرير، لم تتم إزالة العوائق أمام تنفيذ قرار اتخذته الحكومة العام ٢٠١٦ فرض على المحاسب العام في وزارة المالية العمل لتعزيز بناء منشآت الطاقة الكهروضوئية على مباني الوزارات والمؤسسات الحكومية. كما أن العوائق التي تحول دون بناء المنشآت على أسطح المؤسسات التعليمية لم تتم إزالتها بعد، وليس هناك التزام بتضمين بنية تحتية مناسبة لهذه المرافق في المؤسسات التعليمية الجديدة.

ويخلص التقرير إلى أنه في العام ٢٠١٣، فحص فريق مشترك بين الوزارات الفوائد الاقتصادية لتوليد الكهرباء من الطاقات المتجددة على الاقتصاد. ويمثل التقرير توصية باستمرار نشاط الجهات ذات الشأن لإدارة سياسات تكامل الطاقة المتجددة في اقتصاد الكهرباء وفحص الفوائد الاقتصادية المترتبة على ذلك، اليوم، يمكن إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بسعر مماثل لإنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي، ولقد وضعت دولة إسرائيل أهدافاً طويلة المدى لنطاق توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة وتوسيع استخدام السيارات الكهربائية. ولكن تظهر نتائج الفحص الرقابي أن هناك حواجز تجعل من الصعب تحقيق هذه الأهداف. وقد يؤدي الفشل في تحقيق الأهداف إلى إلحاق ضرر غير ضروري يمكن تفاديه بالطاقة، وبالمنافع البيئية والاقتصادية الناجمة عن استخدام الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية بالإضافة إلى الأضرار المتعلقة

بالاتزامات الدولية التي أخذتها الحكومة على عاتقها. وبناء عليه، فمن أجل تحقيق أهداف توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، يوصي مراقب الدولة بأن تعمل وزارة الطاقة وسلطة الكهرباء ومديرية أراضي إسرائيل وإدارة التخطيط ووزارة المالية، جنباً إلى جنب مع الوزارات الأخرى ذات الصلة، على إزالة الحواجز وأوجه القصور التي تم تحديدها في التقرير.

مصادر طاقة خضراء تحت الاحتلال

مما يجدر التوقف عنده أن الحكومة الإسرائيلية تعمل على استغلال أراضٍ في هضبة الجولان السورية المحتلة لغرض إنتاج الطاقة الخضراء البديلة بواسطة توربينات ومراوح الرياح العملاقة. ونقل تقرير صحافي لوكالة «يورونيوز» أن سكان الجولان المحتل تتكلمهم مشاعر قلق بشأن مولدات الرياح التي باتت تنتشر في مناطقهم. فمرتفعات الجولان المحتلة، تعدّ مرراً رئيساً للرياح النشطة القادمة من الغرب، لهذا فهي منطقة مناسبة لنشر مولدات الرياح (التوربينات الهوائية) المستخدمة في توليد الكهرباء، لكن الجولانيين الذين تعمل غالبيتهم في قطاع الزراعة، يرفضون هذا المخطط الذي يشمل بناء ٣١ توربينا هوائياً يبلغ ارتفاع الواحد منها ٢٠٠ متر على سفوح التلال.

ويؤكد المزارعون أن مولدات الرياح ستضرّ بالزراعة في المناطق التي تقام فيها، كما أنّ تلك «الصواري الإسمنتية» ستال من الرابط المقدس الذي يشدهم إلى أرضهم، هذا الرابط الذي يؤرث من جيل إلى جيل، حسب ما يؤكد السكان، الذين ينظرون إلى تلك «المراوح» على اعتبار أنها رمز لتكريس الاحتلال الإسرائيلي على هضبة الجولان. بعض ملاك الأراضي الذين وقّعوا اتفاقات تأجير للشركة التي تسعى لبناء تلك المولدات، قالوا بعد ذلك إنهم لم يكونوا على دراية بالأثار المضرة المحتملة لوجود توربينات الهواء في أراضيهم.

ويقول المحامي عويد فيلر، من جمعية حقوق المواطن: «من المقرر إنشاء ٣١ توربينا في مرتفعات الجولان وسط المناطق الزراعية التي تعود للسكان، وهذه المناطق تنتشر فيها بساتين التفاح والكرز وأشجار اللوز، إضافة للزراعة التقليدية، هنا تجد مدرجات زراعية يصعب مشاهدتها في مكان آخر، ويضيف أنه لا يجري الإصغاء لهؤلاء السكان لأنهم ليسوا مواطنين ولا يشكلون قوة انتخابية لأي حزب أو كتلة سياسية، فيجري تجاهل صوتهم ومطلبهم».

قبل سنوات شرحت منظمة «غرينبيس» الفشل في تطوير مصادر الطاقة البديلة، ومما قاله أحد خبراءها لموقع ١٢4: في نهاية العقد الماضي، اكتشفت إسرائيل حقول الغاز الطبيعي، وهجر الجميع الطاقة الشمسية، واعتقدوا أن طاقة الغاز ستحل جميع مشاكلنا - إنها أنظف من الفحم والنفط ولدينا احتياطات هائلة منها لكي نعتمد عليها. لكن هذا غير صحيح أولاً بسبب الانبعاثات الغازية، وثانياً لأن سوق الغاز ستفيد عدة عائلات فقط في إسرائيل، في حين أن الطاقة الشمسية هي الأكثر ديمقراطية.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي